فرانكنشتاين السودان الذي لا يتعلّم

حمّور زيادة

أجاز برلمان الحركة الإسلامية في السودان، في عام 2017 قانونَ قوّات الدعم السريع، وافتخر الرئيس السابق عمر البشير بأن تكوين المليشيا هو أفضل قراراته. يومها، نشرت الصحف تصريحات للواء (وقتها) محمد حمدان دقلو (حميدتي) بأنه يأمل إنشاء قوّة جوية. دعم النظام السابق قوّات الدعم السريع بكوادرَ عسكريةٍ من الجيش وجهاز الأمن والمخابرات. وأصبح الانتداب إليها فرصةَ عمرٍ لعسكريين كثيرين. بعد الثورة السودانية، سيتفاخر قائد الجيش، الفريق أوّل عبد الفتّاح البرهان، بأنه عمل مع حميدتي سنواتٍ في دارفور، سنوات الإبادة والتهجير. قدّمت «الدعم السريع» هناك «بروفة» لما ستفعله بعد سنوات في البلاد كلّها. وسيقول البرهان إنه مَن ذهب إلى حميدتي وأقنعه بالعمل معه بعد الثورة. رقّى البرهان صديقه القديم نائباً له في قيادة المجلس العسكري، الذي يضمّ قادة الجيش، وأصبح حميدتي قائداً لضبّاطٍ عظام، يؤدّون له التحية العسكرية.

نفّذ الحليفان محاولات لوراثة سلطة البشير. بدايةً من مجزرة القيادة العامة في 3 يونيو/ حزيران 2019، وحتى انقلاب 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2021. في 30 يوليو/ تمّوز 2019 (قبل أربعة أيّام من التوقيع مع القوى المدنية لتقاسم السلطة) ألغى البرهان (رئيس المجلس العسكري وقتها) المادّة القانونية التي تُخضِع «الدعم السريع» لقانون الجيش السوداني. قدّم الجيش حميدتي ليمثّله في المفاوضات مع المدنيين، ثمّ في المفاوضات مع حركات الكفاح المسلّح الدارفورية.

قاوم قائد الجيش أيَّ حديث عن دمج «الدعم السريع» في الجيش، وكرّر كثيراً أن هذا حديث يُراد به الفتنة والوقيعة بين الجيش وقوّات الدعم السريع (!)، وسخر من مهاجمي «الدعم السريع» قائلاً، إنها «قوّات تسهر على حماية البلاد بينما منتقدوها ينامون في بيوتهم». لا نعلم إلى أيّ مدىً كان سيصل تمدّد «الدعم السريع» لو لم ترتبك العلاقة بين الصديقَين القديمَين. في الوقت نفسه، ظهرت الخلافات الحادّة بين حميدتي والحركة الإسلامية التي حاولت إعادة احتواء الوحش ووضعه تحت جناحها مرّة أخرى. لكنّ حميدتي، الطامع في وراثة التنظيم القوي، لم يعد يقبل أن يكون مُجرَّد منفّذ لعملياته. لقد تغذّى الوحش، واكتمل تسليحه، وعزّز علاقاته الدولية والإقليمية برعاية السلطة العسكرية. فلما حانت لحظة المواجهة، في 15 إبريل/ نيسان 2023، كانت قيادة «الدعم السريع» الميدانية في يد ضبّاط جيش باعوا ولاءهم العسكري للرجل الذي انتدبتهم مؤسّستهم للعمل معه، مثل قائد العمليات اللواء عثمان محمد حامد، الشهير بعثمان عمليات، وهو ضابط اشتُهِر بقيادته قوّات الدعم السريع في معاركها ضدّ حركات دارفور. ومثل مدير مكتب حميدتي، اللواء حسن محجوب. هؤلاء، وغيرهم من الرتب الكبيرة، كانوا يعملون تحت إمرة حميدتي سنواتٍ وعزّزوا قوّته، وانحازوا له بعد الحرب.

وانحاز لـ«الدعم السريع» أعضاء في الحركة الإسلامية، من الذين ظلّوا بعد الثورة في صفّ المكوّن العسكري، ويناصبون الثورة والمدنيين العداء، لكنّهم ساعة الحرب انحازوا إلى قبائلهم. يتكرّر ما حدث عام 2000 مع تمرّد ابن الحركة الإسلامية خليل إبراهيم، مؤسّس حركة العدل والمساواة، التي يقودها اليوم شقيقه جبريل، وزير المالية في تحالف الحركة مع الجيش السوداني. خرجت الحركة الدارفورية من عباءة الحركة الإسلامية، وتمرّدت عليها، وهو التمرّد الذي دفع الحكومة السودانية وقتها لتكوين قوّات الجنجويد لمواجهته. رغم ذلك، ما زالت الجهات التي صنعت الوحش تحاول إنكار مسؤوليتها، وتحصر المشكلة، لا في صنع الوحش، إنما في تمرّده، لذلك تطلق الاتّهامات ضدّ من تظنّ أنهم حرّضوا «ابنها». تظهر خطورة الإنكار في إعادة تجربة «الدعم السريع»، فما زال الجيش والحركة الإسلامية يُنشئان مليشياتٍ جديدةً لمواجهة الصنيعة السابقة. قبل الحرب بأسابيع، ضجر حميدتي، ولام المدنيين: «لم يكن أحد يتحدّث عن دمج الدعم السريع قبل أن تقترحوه». يعلم الرجل أن التي ترفضه هي الثورة لا غيرها. فالآخرون لا يعتبرون المليشيات مشكلةً. ومثلما حدث من قبل، يتململ بعض العسكريين، ويحذّر المدنيون، لكن فرانكنشتاين السودان يؤمن بأن إعادة خلق وحشٍ لمقاتلة وحش عملية ناجحة وذكية، كأنّ السودان، والإقليم كلّه، لا يدفعان ثمن صناعة الوحش السابق (!).

عودة ترامب وانعكاسها في شرق آسيا

سامر خير أحمد

بدا لي، في زيارتي إلى الصين أيّاماً قبل الانتخابات الأميركية، أن الباحثين والكتّاب الصينيين متأكّدون من عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض. ربّما لم يكن ذلك تحليلاً بقدر ما كان تمنّيات، لأن أحداً لم يتوقّع هذا التفوّق الصريح الذي حقّقه الرئيس السابق على منافسته الديمقراطية كامالا هاريس في نتائج الانتخابات، وهذا يعني أن عودة ترامب تبدو مفضّلةً للصين على تولّي نائبة جو بايدن قيادة الولايات المتحدة. الأمر مفهوم، فإدارة بايدن هي التي ابتكرت استراتيجية «الردع المتكامل» تجاه الصين منذ مطلع عام 2021، وهي التي أعادت صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة لتركّز في جمع الحلفاء ضدّ الصين، ثمّ هي التي أذكت ملفّاتٍ كانت باردةً أكثرها أهميةً قضية تايوان، وأبرمت اتفاقيةً عسكريةً مع كوريا الجنوبية واليابان، وحشدت قواتها في غرب المحيط الهادئ، وراحت تنظّم مناورات عسكرية غير مسبوقة مع حلفائها، بما يشمل منطقة جنوب شرق آسيا وبحر الصين الجنوبي، بينما تزامن هذا الردع العسكري مع مساعي ردع سياسيٍّ واقتصاديٍّ، خصوصاً في جانبَ التكنولوجيا التي سعت إدارة بايدن إلى تعطيل حصول الصين على متطلّبات تطوير الأجيال الجديدة منها.

تدرك الصين بالطبع أن ترامب لن يكون أقلَّ عدائيةً من سلفه، وهو لم يكن مسالماً ولا ودوداً تجاهها خلال فترة رئاسته السابقة (2017 - 2020)، لكنّها اليوم تدرك أيضاً الميزة التي يتمتّع بها في شؤون الصراع الدولي، وهي تغليبه المقاربات الاقتصادية على العسكرية في حساباته السياسية، وهو أمر لا ينبع من فراغ، إذ عاب ترامب (في أحد تصريحاته الانتخابية قبل أسابيع) على إدارة بايدن إنفاقها مليارات الدولارات على المناورات العسكرية في شرق آسيا. هذا الأمر لو صحّ كما تتصوّره الصين، يفتح الباب على مسألتَين. الأولى إمكانية الوصول إلى حلول وسط في الصراع الدولي المحتدم بشدّة بين واشنطن وبكين عبر تقديم الصين تنازلاتٍ ما في الجوانب الاقتصادية، والثانية انخفاض احتمالات الاحتكاك العسكري بين الدولتَين الكبيرتَين وحلّ الملفّات الشائكة ذات البعد العسكري، وفي رأسها مسألة تايوان، التي ظلّت إدارة بايدن تصرّ على أن الصين توشك أن تبتلعها بالقوّة العسكرية. الحقيقة أن بكين تعتقد أن الحزب الحاكم في تايوان، الذي تصنّفه انفصالياً، فقد دعماً مهمّاً بغياب الديمقراطيين من البيت الأبيض.

لكن الصين ليست وحدها في هذا التصوّر لعودة ترامب، والتخلّص من ضغوط إدارة بايدن. كوريا الشمالية هي الأخرى تبدو أكثر ارتياحاً لفوز الرجل الذي كان أوّل رئيس أميركي يدخل أراضيها، وذلك في 2019، ليعقد لقاءه الثالث مع رئيسها المعزول دولياً. خلال الحملة الانتخابية، ردّد ترامب أن كيم جونغ أون «يفتقده»، إذ ثمّة ما يجب إكماله في الحوار بينهما. صحيح أنه حوار لم يُنجز نتائجَ عمليةً، لكنّه كان قائماً على أيّ حال بدلاً من التهديد العسكري الذي دفع بيونغ يانغ إلى أحضان موسكو بشكل غير مسبوق، خلال فترة حكم بايدن.

المحصّلة أن العالم مقبلٌ على تغييرات استراتيجية في عهدة ترامب الثانية، فالمؤكّد أن الرئيس الجديد/ القديم سيجبر حلفاءه وأعداءه (على السواء) على الدخول معه في مساومات اقتصادية تصبّ في مصلحة الولايات المتحدة عوضاً عن دفع العالم إلى الحافّة. وما يعزّز احتمالات استبدال آليات الردع السابقة التي استعملها بايدن، أن بكين غير مصرّة على قلب النظام العالمي أحادي القطبية الذي تتزعّمه الولايات المتحدة. هذا يعني أنها تقبل تقديم التنازلات والدخول في تلك المساومات، لأنها (هي الأخرى) تُغلّب المقاربات الاقتصادية على العسكرية، ولا تخطّط لافتعال المشكلات التي تُفسد خططها الاقتصادية الاستراتيجية، التي تمتدّ حتى منتصف القرن، بما في ذلك أنها بالتأكيد لن ترغب بغزو تايوان، طالما حافظت الولايات المتحدة على التفاهمات القديمة بشأن الجزيرة التي أُبرمت منذ سبعينيّات القرن الماضي. المسرح في شرق آسيا يبدو جاهزاً لتغييرات جذرية تنعكس في مجمل السياسة العالمية.

(كاتب من الأردن)

عودة ترامب... مخاطر قفزة إسرائيلية

محمود الريماوي

وسط أجواء من القلق الشديد، ثمّة ميزة في عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، أن الرجل معروف لدى صانعي القرارات العرب، وسبق لهم التعامل معه. ويعرفون مفاتيح شخصيّته التي تجمع بين احترام القوي وتجاهل الضعيف، وإيلاء أكبر اعتبار للمال، إلى تقلّبه وتفضيله الأسلوب المباشر (وغير التدريجي) في التعامل مع نظرائه كما مع سائر القادة، إلى تحرّره من العقائد السياسية وغير السياسية (الأيديولوجيا)، ونفوره من الحروب والصراعات المسلّحة، لأنها تهدر أموالاً كثيرة قبل أن تزهق الأرواح، وميله إلى الحدّ من عسكرة السياسة الخارجية، واعتماد الحلول «العملية» للنزاعات التي تتّخذ طابعَ صفقة. وبطبيعة الحال، يعرف ترامب غالبية زعماء المنطقة وقادتها كما يعرفونه هم، ما يجعل التعامل مع قيادته الدولة العظمى استئنافاً لعلاقات سابقة، مع أخذ مُستجدّات الظروف والأحوال العامّة في الأعوام الأربعة الماضية في الاعتبار.

وليس سرّاً أن كثيرين قد شعروا بالصدمة لعودة ترامب، بيد أن كثيرين أيضاً في منطقتنا شعروا بالراحة لعودته، ولم يأسفوا لغروب شمس الديمقراطيين الأميركيين المرّة هذه، ويُظهرون استعدادهم للتعامل مع الرئيس العائد. ويشبه هذا الانقسام في المواقف الرسمية والشعبية العربية تجاه الرجل، ما ظهر من انقسام بين العرب والمسلمين الأميركيين، الذين توزّعت أصواتهم بين ترامب وكامالا هاريس، ومرشّحة «الخضر» جيل ستاين. ذلك أن مرشّحة الحزب الديمقراطي طمحت في نيل ثقة أغلبية العرب والمسلمين الأميركيين، من دون أن تبدي احتراماً فعلياً لهؤلاء، وإلى درجة منع ممثّليهم من مخاطبة مؤتمر كبير للحزب الديمقراطي، ما دلّ على أن الإسلاموفوبيا تعشّش في الحزب الديمقراطي ممثّلاً بهاريس، وأن هذا الرُّهاب لا يقتصر على الحزب الجمهوري وممثّله ترامب، وإن كانت درجة الرّهاب لديه أعلى.

وواقع الحال أن الحزبَين الكبيرَين في أميركا منقسمان حيال شؤون داخلية في بلدهم الكبير، غير أن محدّدات الفوارق بينهما في السياسة الخارجية ليست كبيرةً، وبالنسبة لمنطقتنا فإنهما لا يمنحان الحقوق والمصالح العربية كبير اعتبار، ويستغلّان الانقسامات العربية لمصلحتهما ومصلحة حلفائهما في تلّ أبيب، أيّا كان من يقود حكومات هذه الأخيرة، وكما تبدّى في سلوك الرئيس جو بايدن، الذي زعم مراراً وتكراراً أنه على خلاف مع بنيامين نتنياهو، وهو ما كان يدفعه إلى «معاقبة» الأخير بمنحه مزيداً من المساعدات السخية والأسلحة الفتّاكة، التي فتكت (وما زالت) بالمدنيين في غزّة ولبنان، في وقت ظلّ يتردّد إبرام اتفاقية أمنية مع السعودية، تزوّد معها المملكة بمُعدّات دفاعية متطوّرة.

والشواهد تدلّ الآن على أن أخطر ما في عودة ترامب إلى البيت الأبيض هو ما يُتوقّع من استغلال نتنياهو وشركائه من غلاة المتطرّفين لهذا التطوّر، من أجل ما يسمّيه نتنياهو شرق أوسط جديداً، وبعد أن جعل من نفسه (ومن حكومته) وصيّاً على مصير منطقتنا دولاً وشعوباً. ويقوم هذا الشرق المزعوم على مواصلة حرب الإبادة ضدّ الكتلة البشرية الفلسطينية، والانتقال من ذلك إلى مخطّط توسّعي، يشمل ضمّ شمال قطاع غزّة وإعادة الاستيطان فيه، ودوام السيطرة على حدود القطاع مع مصر، وفق مفهوم «اليوم التالي» إسرائيلياً. ويهيئ نتنياهو هديةً لترامب بإيقاف الحرب على أبناء غزّة مع استلام ترامب مقاليد الحكم في 20 يناير/ كانون الثاني المقبل، ونسبة هذا الإنجاز بوقف اطلاق النار إلى ترامب، في مقابل أن يغضّ هذا ناظريه عمّا يبيّت نتنياهو وعصابته من أطماع في غزّة، التي تمثّل أصغر رقعة جغرافية وأعلاها كثافةً سكّانية، علماً أن قطاع غزّة مع الضفة الغربية المحتلة يمثّلان 22% فقط من أرض فلسطين الانتدابية التاريخية.

> يعتبر نتنياهو تصريح ترامب، في حملته الانتخابية، أن رقعة الدولة الإسرائيلية صغيرة، بمنزلة رخصة كي يتمدّد خارج حدود دولته

وبما أنه يرى في نفسه رئيساً للحكومة حتى أكتوبر/ تشرين الأل من العام 2026، موعد الانتخابات الإسرائيلية، فإن نتنياهو يطمح إلى التمدّد خارج حدود الدولة العبرية، معتبراً أن تصريح ترامب في أثناء حملته الانتخابية أن رقعة الدولة الإسرائيلية صغيرة، بمنزلة رخصة كي يتمدّد خارج حدود دولته، وعلى حساب الآخرين وحقوقهم في أراضيهم. فقد شرعت قوات الاحتلال في قضم جزء من أرض القنيطرة السورية في الحدود، وتستعدّ لاهتبال الفرصة لمزيد من القضم. وفي جنوب لبنان يتسابق ممثّلو اليمين الإسرائيلي المتطرّف على الزعم إن لبنان ليس خارج حدود إسرائيل الكُبرى، بل داخلها، ويقترح بعضهم الشروع بإقامة بؤر استيطانيةٍ في الجنوب اللبناني. وبالنّسبة للأردن، تحشُد قواتٌ إسرائيليةٌ في حدوده مع الضفة الغربية المحتلّة، ويُقام جدار فاصل، تمهيداً للقفز داخل الأرض الأردنية، وقد سعى الإسرائيليون إلى ذلك، حين زحفوا عسكرياً نحو منطقة الأغوار في مارس/ آذار من العام 1968، حيث نشبت معركة الكرامة التي اندحر فيها الإسرائيليون. لم يكن أحد يتخيّل في القرن الحادي والعشرين تنظيم حرب إبادة وتطهير عرقي على الهواء، ولا الفتك بعشرات آلاف من الأطفال والنساء من الاحتلال الإسرائيلي المتوحّش، وتدمير مصادر الحياة ومظاهر العمران كلّها، في أربع مدن يضمّها قطاع غزّة.

وعليه، الاحتمال قائم بدرجة كبيرة أن يشهد العامان المقبلان حروباً توسّعيةً تستهدف الدول المجاورة، وسوف ينعت نتنياهو هذا التوسّع بأنه ميلاد شرق أوسط جديد يزدهر فيه التعاون الاقتصادي، ويراهن في ذلك على تفاهمات أوّلية (أو حتى ضمنية) قد يُسرع في انتزاعها من الإدارة الاميركية الجديدة ما إن تباشر عملها في غضون الشهور القليلة المقبلة، وتحت ادّعاء إن مقتضيات الأمن الإسرائيلي تملي هذه التحرّكات، التي سوف ترفع الحواجز، وتفتح الباب بعدئذ لكلّ أشكال التعاون والتنمية والازدهار في المنطقة، وبالطبع مع حذف شعب فلسطين من الخريطة وإحلال المستوطنين في محلّهم، وهو ما فعله نتنياهو لدى عرضه خريطته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام الماضي (2023).

تستحقّ مشاريع خطيرة كهذه التبصّر بها وتدارس الردود عليها والتصدّي لها، وليس بالضرورة ضمن قمّة عربية، بل بين الدول العربية التي تستشعر خطورتها، ثمّ بين هذه الدول وبين إدارة ترامب ما إن تُشكّل.

(كاتب من الأردن)

كاريكاتير **صفاء عودة**

تونس: عن تدجين المنصّات الاجتماعية

محمد خليل برعومي

أذنت النيابة العمومية في تونس بالاحتفاظ بمؤثّرين في مواقع التواصل الاجتماعي (تيك توك)، وملاحقة آخرين بدعوى مسّ المحتوى الذي ينشرونه بالأخلاق الحميدة، من دون توضيح خلفيات القرار، أو مفهوم الأخلاق الحميدة، أو كيف فصلت الدولة مؤسّسةً راعيةً لشؤون مواطنيها بين الخير والشرّ، ومن ثمّ محاسبتهم. أثار هذا جدلاً واسعاً خاصّة في أوساط روّاد الفضاء الافتراضي، بين مرحّب، اعتبر أن ثمّة منصّات تحولّت مسارحَ للإسفاف ونشر الرذيلة، تهدّد التنشئة السليمة للأطفال والمراهقين، ومستنكر لفعل السلطة، وصفوه بالتدخّل السافر في الحرّيات الخاصّة، وبمحاولة لبسط اليد على وسائل التواصل الاجتماعي تحت عناوين أخلاقوية، لا تعبّر عن حقيقة الممارسة السياسية التي تأتيها هياكل الدولة.

ساهمت الثورة التونسية في رفع الحُجُب عن مواقع ومنصّات عديدة كانت محظورة زمن نظام الرئيس زين العابدين بن علي (منها يوتيوب)، كما شهدت عشرية الديمقراطية انفتاحاً واسعاً على هذه الفضاءات المتجدّدة، ما جعلها ذات تأثير واسع في النقاش السياسي الوطني، ومحدّد أحياناً في بعض القرارات والخيارات، ومثّلت أيضاً مساحات ضغط وتحشيد، ونقدٍ يصل إلى حدّ التشويه والافتراء ورجم الناس بالباطل، إلّا أن ذلك لم يدفع أيّاً من المسؤولين إلى التفكير في الحدّ من هذه المساحة الحرّة والمتجاوزة لحدود الاحترام المتبادل في أحيان كثيرة، أو التقليص منها ووضع قواعد تضبطها.

وتحوّلت مواقع التواصل، بفعل التطوّر والانتشار، من منصات حوار وتعارف ودردشة، فضاءاتِ عملٍ تدرّ على أصحابها دخلاً متفاوتاً حسب نسب المشاهدة، عبر نشر محتويات مختلفة، منها ما ينفع الناس، ومنها ما لا يزيد إلا عن تعبيرات تعكس اهتمامات جزء من المجتمع ووعيه بالأشياء ونظرته للعالم، التي قد يختلف معها كثيرون باسم الدين والأخلاق ومسمَّيات أخرى، ولكنّها عيّنة من الواقع الواجب العناية به.

على هذه المنصّات أيضاً اشتهر مغنو «الراب»، وصعد نجم العشرات منهم بأغانيهم الشبابية الرافضة والمتمرّدة على السلطة والمجتمع، حتى أن بعض أغانيهم (بفعل وقعها على شرائح واسعة) صارت تُستغَلّ سياسياً من المعارضة ضدّ منظومة الحكم، وبعض الكلمات أصبح يستدلّ بها من السياسيين في دوائر النقاش. كذلك استغلّت محطّات التلفزة هذا الفضاء، الذي يلتقي فيه ملايين التونسيين من خلال استعمالهم هواتفهم الذكية، لترويج برامجها ومنوّعاتها، خصوصاً منها المتعلّقة بالموضة والفنّ وأخبار المشاهير. وفي المقابل، انتشرت البرامجُ والومضاتُ الدينية ومضامينُ كثيرةٌ ذات أبعاد فكرية وتوجيهية في المجالات شتّى.

لقد ألقت الثورة الرقمية بظلالها على المجتمع التونسي، كغيره من المجتمعات المنفتحة على العالم وتطوّراته، وفعلت التكنولوجيا فيه فعلتها، سيّما عبر الهواتف الذكية وتطبيقاتها، التي أنتجت دوائرَ مجتمعيةً جديدةً، وأخضعته عبر تقنياتها لقواعد تفكير واهتمام مغايرة، وسيطرت خوارزمياتها على رغباته وشهواته، وجعلته يقف أمام سوق عرض كبيرة لما كان يتوق إليه كلّه، ومن دون حتى أن يحدّث نفسه به.

هذا العالم، أو السوق الكبير الجديد، فرض أنساقاً جديدةً في التفكير والسلوك والتنظيم البشري، كما أنتج إنساناً حديثاً مختلفاً في خلقته أو في «الهابيتوس» (يشير المصطلح، حسب مفهوم عالم الاجتماع بيير بورديو، إلى عادات الأفراد والجماعات، وكيف تتحوّل إلى أنماطاً سلوكيةً تفصل بين المجتمعات وتشكيلاتها المختلفة)، من حيث استعداداته وبنيات إدراكه، الناتجة من المراكمة اليومية لتجاربٍ ومعارفَ مختلفةٍ في فضاء أرحب من المجتمع الصغير الذي يتحرّك فيه، والذي يتجاوز حدود القرية والمدينة والدولة، التي تنظّم حياته وفق قوانين وأعراف محدَّدة.

> تعجز تونسُ الرسميةُ عن استيعاب التغيرات السوسيوثقافية في تونس الشعبية

يأتي هذا القرار في تونس، في سياق انحرافها عن مسار الحرّية منذ انقلاب 25 يوليو (2021)، ورزوحها تحت نظام شعبوي أكثر ما ينتجه أهميةً خطاب أخلاقوي يمارس الشعوذة الكلامية، ويزيّف حقائق الأمور، ويقدّم شعاراتِ السيادة على مبادئ المواطنة، رغم أن الأخيرة هي من أكثر عناصر السيادة الوطنية أهميةً، ووجهها الآخر، بما يفيد سيادة القانون المركّب من الحقوق والواجبات، التي تنظّم بدورها العلاقة بين الفرد والدولة، كما يعرّفها عزمي بشارة، في كتابه «مسألة الدولة: أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياقات» (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت/ الدوحة، 2023).

ولكنّ أزمات السلطة التونسية، واختزال السيادة في احتكار أشخاص العنفَ والتشريعَ جعلها تعامل شعبَها خارج التعاقدات القانونية التي تستوجبها بنية الدولة الحديثة، وتفرض قيمها عليهم باستعمال القوانين السالبة للحرّية، في معركة كانت تتطلّب مزيداً من الحوار والانفتاح والحرّية.

(كاتب تونسي)

بين ترامب وألمانيا ما صنع الحدّاد

سوسن جميل حسن

إذا لم نستطع الجزم بأن للأزمة الحكومية الحالية في ألمانيا علاقة بفوز ترامب في رئاسة الولايات المتحدة، فلا يمكن إغفال التزامن بين هذا الحدث وانفجار الأزمة بشكل صارخ، والتي تجلّت في نهاية تحالف إشارات المرور، وما يترتّب منه من عواقب وخيمة على الاقتصاد الألماني، الذي هو في وضع صعب. ومن المتوقّع أن يكون 2024 العام الثاني على التوالي من الركود، بل يتوقّع خبراء أن يشمل الركود العامَين المقبلَين، وقد يؤدّي الجمود السياسي إلى تفاقم الوضع. لم يتمكّن الطرفان، الحزب الليبرالي من جهة، والحزب الاشتراكي الديمقراطي مع «الخضر» من جهة ثانية، من التوصّل إلى اتفاق بشأن السياسة الاقتصادية وسياسة الميزانية.

بعدما أقال المستشار أولاف شولتز وزيرَ المالية كريستيان ليندر من الحزب الليبرالي، واستقالة وزيرَين ينتميان إلى الحزب نفسه من منصبيهما (وزير العدل ووزيرة التعليم)، أعلن شولتز أنه سيطلب تصويتاً على الثقة في البوندستاغ (البرلمان)، في 15 يناير/ كانون الثاني المقبل (2025). إذا فشل هذا، ستكون هناك انتخابات جديدة في مارس/ آذار المقبل. لكنّ الاتحاد المسيحي المعارض، وعلى لسان زعيم الحزب الاجتماعي المسيحي ماركوس سودر، دعا إلى إجراء انتخاباتٍ جديدةٍ سريعة. وكان آخر تصويت على الثقة، وأدّى إلى انتخابات جديدة في عام 2005 مع غيرهارد شرودر، وهو أيضاً مستشار الحزب الديمقراطي الاجتماعي.

ماذا يعني فوز ترامب في الانتخابات بالنسبة للاقتصاد؟ ... بات هذا السؤال مطروحاً بكثافة على المستويين الرسمي والشعبي، وهناك مخاوف بين الاقتصاديين من أن الاقتصاد الألماني المتعثّر بالفعل سيواجه أوقاتا غير مريحة. يرى المدير العلمي لمعهد الاقتصاد الكلّي وأبحاث دورة الأعمال (IMK)، سيباستيان دولين، أن الصناعة الألمانية على وجه الخصوص معرّضة للخطر من فوز ترامب في الانتخابات، ويتوقّع الخبراء أن التعرفاتِ المحتملةَ قد تؤدّي إلى خسارةٍ تصل إلى 180 مليار يورو للاقتصاد الألماني.

في تصريحاته النارية، وبرنامجه الراديكالي، تحدّث ترامب عن فرض ضرائب أعلى على المنتجات من ألمانيا أو الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، وهدّد بفرض رسوم جمركية على الواردات من 10% إلى 20%، وحتى 60% على المنتجات من الصين. في الوقت نفسه، يخطّط لخفض الضرائب على الشركات في الولايات المتحدّة. فقد صرّح في منتدى ديترويت الاقتصادي، في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي: «نريد استخدام مئات المليارات من الدولارات من التعرفات لصالح مواطنينا واستخدامها لسداد ديوننا الوطنية»، وفي خطابه أخيراً في ولاية بنسلفانيا، قال: «على الشركات الأجنبية تقديم مساهمتها في الميزانية الأميركية من خلال التعرفات الجمركية إذا لم تبنِ مصانع في الولايات المتحدة نفسها»، وهو يقصد بشكل خاص صناعة السيّارات الألمانية التي تعاني بالفعل من أزمة، ويمكن الإشارة هنا إلى حجم الصادرات الألمانية إلى أميركا في العام 2023، التي وصلت إلى 158 مليار يورو، يشكّل قطاع السيّارات نسبة كبيرة منها.

من البنود الأساسية، التي طرحها في حملته الانتخابية وحتى فوزه، الحرب في أكرانيا، فهو كرّر مراراً أنه سيُنهي الحرب الروسية الأكرانية خلال 24 ساعة، يبدو أن لديه خطّةً واثقةً وطموحة، إنما لا أحد يعرف فحواها وكيف سيديرها، ربّما تنتهي الحرب بوقف إطلاق نار، أو بمعاهدة سلام، أو بمفاوضات تؤدّي إلى منح روسيا بعض الأراضي في أوكرانيا، في مقابل مكاسبَ أخرى يجنيها ترامبُ بالنسبة إلى العلاقة مع الصين، لكن الواضح الأكيد أنه ضدّ مزيد من المساعدات إلى أوكرانيا، هذا ما سيفرض خياراً ثقيلاً على ألمانيا، قد يعني التوقّف عن دعم أوكرانيا مع الولايات المتحدة أو توفير مزيد من الأموال والأسلحة مع دول أخرى، لكنّ ما هو مطلوب منها أكثر من غيرها، باعتبارها الاقتصاد الأقوى في أوروبا.

سيكون لأيّ تغيير جوهري في السياسة الأميركية الأوكرانية السابقة تأثير كبير في موقف ألمانيا من الصراع، فالضغط على ألمانيا لإنفاق مزيد من الأموال على دفاعها ودعمها أوكرانيا سيزداد بشكل كبير مرّة أخرى. هذا، عدا تصريحات ترامب بشأن رفد ميزانية حلف شمال الأطلسي (الناتو)، فقد قالها صراحة للأوروبيين: «ادفعوا كي تنالوا الحماية»، ويدعو خبراء مقرّبون من ترامب بالفعل إلى زيادة الإنفاق الدفاعي الألماني إلى 3% من الناتج المحلّي الإجمالي، وهو أكثر بكثير من هدف «الناتو» السابق البالغ 2%، ما أدّى إلى إعادة نظر ألمانيا في سياساتها الدفاعية وقدراتها العسكرية، ظهر في زيادة ميزانية الدفاع، ومناقشة قانون التجنيد مرة أخرى، وإعادة النظر في تمكين جيشها.

هذا هو دونالد ترامب يعود كما وعد في انتخابات 2020 التي خسرها، إنه عنيد لا يستسلم أمام الهزيمة، بل ولا يعترف بها، وإذا كانت أميركا الدولة الأقوى، والقطب الذي ما زال وحيداً يسيطر على العالم بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، فإن وصول شخصية راديكالية بهذه الطريقة إلى رئاسة الإدارة الأميركية، مدعوماً من حيتان الدولة العميقة، فإن العالم كلّه يجب أن يقف على أهبة الاستعداد بانتظار مفاجآته التي تصدم العالم باستمرار. هذا الرجل الذي لا يبجّل شيئاً كتبجيله لغة الأرقام والحسابات والربح والخسارة، بل من الصعب عليه أن يخسر مهما كانت الوسيلة التي توصله إلى الربح، وها هو اليوم يستأنف ما كان قد بدأه في فترته الرئاسية الأولى. ومن أكثر الأمور التي يريد فرضها أهميةً هي معايير التجارة الدولية الجديدة، وإنهاء الحروب، وفقاً لتقديراته هو في الربح والخسارة، من دون أي اعتبار لقضايا الشعوب، ومنها شعوب منطقتنا.

> هناك أميركا واحدة، أميركا المنظومة، كيان موضوعي بامتياز، قائم على أعمدته وحساباته الخاصّة

في أحدث استقراء أجراه ARD-DeutschlandTrend، عن العلاقة بين الولايات المتحدة وألمانيا، والمعركة العالمية ضدّ تغير المناخ، وأمن أوروبا، والاقتصاد الألماني، والوضع في أوكرانيا والشرق الأوسط... في ما يتعلّق بهذه المجالات، يعتقد ما بين 6% و17% فقط ممّن شملهم الاستطلاع أنه سيكون من الأفضل أن يصبح ترامب رئيساً. وصار ترامب رئيساً، هذا لن يغيّر شيئاً بالنسبة إلينا، فأميركا الديمقراطية وأميركا الجمهورية سيّان، هناك أميركا واحدة، أميركا المنظومة التي لا يمكن إخضاعها لمعايير الأخلاق والقيم والشرّ والخير، هي كيانٌ موضوعيٌّ بامتياز، قائم على أعمدته وحساباته الخاصّة، لا يقوم على المشاعر والعواطف، لا يبكيه مثلاً طفلٌ يموت تحت الأنقاض أو عجوزٌ تتقطّع أوصاله، أو شعبٌ يباد. لكن، كيفما أدرنا وجوهنا سنرى ظلّ أميركا يخيّم على رؤوسنا تهديداً، فهذا الوضع المتأزّم في ألمانيا، والمرشّح للتفاقم بعد وصول ترامب للرئاسة، يجلب معه حراكاً سياسياً (لدى صنّاع القرار في ألمانيا)، حول القضايا الملحّة التي تساهم في إنقاذ الاقتصاد من التأزم المتزايد، ومنها قضية اللاجئين، التي يشكّل السوريون جزءاً كبيراً منهم، والتي عدّتها الحكومة الألمانية، كما عديد من الحكومات في أوروبا، مشكلةً أساسيةً لديها، وراحت تعمل بشكل حثيث، وبانسجام أكبر بين الحكومات الأوروبية، من أجل وضع معايير أكثرَ صرامةً تجاهها، ربّما يصل الأمر حدّ ترحيل عدد كبير منهم، هذا سيكون مشكلةً مضافةً إلى ما يعانيه السوريون في مناطق اللجوء الأخرى، في العودة «الإجبارية» من دون أن تحلّ مشكلات بلدهم.

(كاتبة سورية)

ترامب وشولتز في هامبورغ، يوليو 2017 (موريس ماكما تزن/Getty)

العالم قبل عودة ترامب وبعدها

بشير البكر

لم يكن العالم في حالة جيّدة قبل فوز دونالد ترامب بسباق الرئاسة في الولايات المتحدة؛ حروب مشتعلة في الشرق الأوسط، وداخل أوروبا وأفريقيا، واستقطابات حادّة، ونزاعات هويَّة، وعنصرية، وإسلاموفوبيا، وهجرات كبيرة من الجنوب نحو الشمال، ودعوات إلى صراع حضارات، ومجاعات وأوبئة، وتراجع للموارد الاقتصادية، وانهيار للحرّيات وللبيئة وللمناخ ولأنظمة الصحّة. ولم يكن هناك أيّ مؤشّر إلى أن البشرية ستتوصّل (في المدى المنظور) إلى حلول لمشكلاتها، طالما أن القوى الكونية الكُبرى تتحمّل مسؤوليةً مباشرةً عن اشتعال الحروب، وتفجّر النزاعات، وتدهور الاقتصاد، وعدم احترام حقوق الشعوب في الحرّية والحياة الكريمة. ويمثّل ترامب مثالاً صريحاً على الفوضى التي تعصف بالعالم، بسبب أسلوبه في الإدارة البعيد عن القوانين والأنظمة، وقيادة بلاده بمنطق رجل الأعمال، الذي يعتمد أسلوب الصفقات.

يتحمّل ترامب من ولايته السابقة مسؤوليةً عن قسط مهمّ من الفوضى في العالم، بدءاً من أفغانستان وحتى فلسطين، ولا يبدو أنه سيغيّر أسلوبه ليحدّ منها أو ينهيها في ولايته الجديدة، التي ستبدأ في مطلع العام المقبل، بل سيفاقمها. وبالنسبة لما تشهده أوروبا من استشراء للعنصرية في حقّ الأجانب وانقسامات سياسية عميقة، فإن دوره في ذلك ليس تفصيلياً، فهو صاحب مسؤولية عن تفكيك الاتحاد الأوروبي، ويشهد على ذلك موقفه الداعم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ومن المعروف أن أحد مستشاريه المقرّبين، ستيف بانون، افتتح مكتباً خاصّاً له في بروكسل (حيث مقرّ المفوضية الأوروبية) من أجل العمل على ذلك، بالتنسيق مع أحزاب اليمين المتطرّف المعارضة للوحدة الأوروبية، والمعادية للأجانب.

أهدرت إدارة الرئيس جو بايدن فرصاً عديدة لوقف الحروب وللتوصّل إلى سلامٍ في المناطق المشتعلة، واعتمدت سياساتٍ عرجاء، ودبلوماسيةً ضعيفةً وباهتةً، لا ترقى إلى أهمية دور الولايات المتحدة على المستوى العالمي، ومسؤوليتها في النزاعات الدائرة، فلم تضغط على رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، من أجل وقف حرب الإبادة ضدّ الفلسطينيين في غزّة، أو تعد النظر في الخطوات غير القانونية التي اتخذها ترامب فيما يتعلّق بنقل السفارة الأميركية إلى القدس، واعتماد التطبيع مساراً لحلّ القضية الفلسطينية، بدلاً من الاتفاقات والقرارات الدولية ذات الصلة، ولم تتحرّك لكسر الجمود في المنطقة، حيال ملفّات أخرى مثل الوضع في سورية، أو التمدّد الروسي في أفريقيا، الذي أنتج معادلاتٍ جديدةً.

مهّدت التطوّرات التي حصلت في فترة إدارة بايدن بقوة لعودة ترامب إلى البيت الأبيض، في ظلّ أجواء مشبعة بالشعبوية، وثقافة الكراهية، وصعود التطرّف والتمييزَين العنصري والديني. لقد جعل فشل رئاسة بايدن في وقف الحروب والحدّ من النزاعات من فوز ترامب انتصاراً مضاعفاً في الداخل والخارج، ورفع من الفاتورة التي سيدفعها المتضرّرون من عودته. ومن هنا، العالم مقبل على مرحلة صعبة في كلّ مكان، وظهر ذلك من خلال حالة القلق العامّة وردّات الفعل السلبية التي قابلت فوزه، باستثناء إسرائيل، التي تعدّ عودته هديةً لا تقدّر بثمن، جاءت في الوقت المناسب.

على صعيد القضية الفلسطينية، تؤكّد جميع المؤشّرات أن الوضع خلال الولاية الثانية لترامب سوف يزداد سوءاً، وأنه سيطلق يد إسرائيل أكثر ممّا هي عليه، وقد سبق له أن صرّح أن على إسرائيل أن تنهي المهمّة، أي أن تواصل الحرب. وحتى لو ضغط من أجل وقف الحرب على غزّة، فإن الضفة الغربية معرّضة لمخاطرَ فعليةٍ على مستوى مصادرة الأراضي، وتكثيف الاستيطان والتهجير والضم، وإنهاء حلّ الدولتَين، ومن المرجّح أنه سوف يستكمل العمل باتفاق أبراهام، ليكون أساس مشروعه لحلّ القضية الفلسطينية، وفق «صفقة القرن» التي لم يسعفه الوقت لوضعها موضع التطبيق في ولايته الأولى.

ترامب الثاني... زمن عقد الصفقات

بيار عقيقي

العودة العظمى لرجل سياسي في التاريخ الأميركي، وفق رسائل التهنئة من قادة العالم، توحي بأمر واحد؛ دونالد ترامب عاد إلى إجراء تغييرات عميقة، داخل الولايات المتحدة وخارجها. ليس بالضرورة أن يكون ترامب الثاني عائداً لينتقم، ولا أن يستعجل تحقيق الثأر في أربع سنوات مقبلة، بل ستكون عودته تدشيناً لمرحلةٍ أميركيةٍ مختلفة. ولمن يعشق نظريات المؤامرة، وتحديداً تلك المتعلّقة بـ«الدولة العميقة»، فإن تلك «الدولة» ليست بعيدةً عن التحوّلات المرتقبة في أميركا. سيُطبّع الرجل واقعاً أساسياً مشابهاً للذي تلى الكساد الكبير في عام 1929 في الولايات المتحدة، وهو «فنّ إجراء الصفقات». سيُعيد رسم مسار أميركا . سيدة الأعمال، التي لا تربطها ضغائن شخصية مع أيّ طرف في العالم، بل تعمل وفق مبدأ عملي يحكمه المال، أو المصالح المتبادلة. وفي الوقت نفسه، لن يفاوض ترامب الثاني في موقع الندّ للندّ بقدر ما ينوي ترسيخ مفهوم «الأولوية الأميركية» في العالم. أصلاً، سبق أن توعّد بفرض ضرائبَ إضافيةٍ على كلّ دولة لا تعتمد الدولار عملةً احتياطيةً لها. في الواقع، من الصعب على أيّ دولة التخلّي عن الدولار. الصين أوّلها وإيران ثانيها وروسيا ثالثها، مهما قال الرئيس فلاديمير بوتين.

سيدفع ترامب الثاني أكثر باتجاه عقد الصفقات المالية ذات الانعكاسات السياسية، مثل تعهّده بـ«إحلال السلام الشامل في الشرق الأوسط»، أو إجراء اتفاق نووي جديد مع إيران. وهنا المسألة كلّها. ما الذي سيفعله ترامب بشأن القضية الفلسطينية؟ إعادة إحياء «صفقة القرن» أم تعديلها؟ ذلك، لأن أيّ مقاربة عادية في شرق أوسط غير عادي ستبوء بالفشل، وستُفضي إلى تتالي الحروب في قلب العالم. وبالنسبة إلى الصين، أمامها حلّ من اثنين: تَكَلُّف ضرائب إضافية على منتجاتها المصدّرة إلى الولايات المتحدة، أو العودة إلى الاتفاق التجاري الجزئي الموقّع في عهد ترامب الأول (2017 . 2021) بين البلدَين (يناير/كانون الثاني 2020). لن تتمكّن الصين من المناورة أمام أيّ ضغط من ترامب عليها حتى انقضاء عهده، إذ يكفي أن مصطلح «الركود» بات ملاصقاً للاقتصاد الصيني منذ تفشّي وباء كورونا في عام 2020، وبات متغلغلاً في صميم المجتمعات الصينية. كذلك، بالنسبة إلى روسيا، التي تدرك تماماً أن ترامب المستعدّ لإبرام صفقات معها، سيدفعها إلى تقديم «تنازلات» معيّنة. كان الرئيس العائد أكثر من دعم أوكرانيا اقتصادياً وعسكرياً قبل الحرب الروسية عليها. بالنسبة إلى بوتين، لن يقدّم له ترامب الثاني، ولو كان متحرّراً من عبء أيّ ولاية مستقبلية بحكم الدستور الأميركي، أجزاء من أوكرانيا مثلاً، في مقابل أثمان بخسة، أو فقط لأن هناك «تفاهماً» بين الرئيسَين.

وإذا كانت روسيا والصين، «جبّارا» ما يُمكن وصفه بـ«المعسكر الشرقي» (ومعهما إيران)، يدركان أن السلوكات غير الواقعية لا مكان لها في قاموس شخص تجاري العقلية، فإن زعيم كوريا الشمالية، كيم جونغ أون، قد يجد نفسه مجدّداً إلى طاولة واحدة مع ترامب، بعد قممهما الثلاث خلال الولاية الأولى للرئيس العائد. في الواقع، إن دافع كيم، المتحرّر نسبياً من القيود الصينية، إلى جهة تكريس تعاونه مع روسيا، ينبثق من الإحباط المستشري في كوريا الشمالية حيال الوضع الاقتصادي والعواصف الطبيعية. وهو ما دفعه إلى إرسال جنوده إلى روسيا لمقاتلة الأوكرانيين، وهو ما حفّزه على اعتماد التصعيد الخطابي والإعلامي ضدّ كوريا الجنوبية، الذي سيُمهّد إلى صدام عسكري إذا استمر الأمر على هذا المنوال. مع ترامب يُمكن العودة إلى الفكرة القديمة بتحويل كوريا الشمالية أرضَ المصانع الأميركية. يتطلّب صفقة واحدة وابتسامة تُشبه ابتسامات القمم الثلاث. ترامب الثاني، «الناجي» من ثلاث محاولات اغتيال و91 اتهاماً في أربع قضايا جنائية، سيُثبّت مفهوم «عقد الصفقات» أميركياً مهما كان صعباً على العالم، وذلك بعيداً عن «عاطفية» باراك أوباما، و«تقليدية» جو بايدن.

معالم الحِقبة الترامبية من منظور نتنياهو

حسن نافعة

ها هو دونالد ترامب يعود إلى البيت الأبيض منتفخ الأوداج، بعد نجاحه في التغلّب على التحدّيات والعقبات التي وُضِعت في طريقه، فالإنجاز الذي حقّقه في معركة الانتخابات الرئاسية، الثلاثاء الماضي، لم يكن سهلاً ولا تقليدياً، وإنّما كان صعباً وغير متوقّع، خصوصاً أنه لم يفز فيها بفضل أصوات المجمع الانتخابي فحسب، مثلما حدث في انتخابات 2016، وإنّما أيضاً بأغلبية التصويت الشعبي أيضاً، وبفارق ملايين الأصوات. ولأن الحزب الجمهوري تمكّن، في الوقت نفسه، من الحصول على أغلبية مقاعد الكونغرس بمجلسيه (الشيوخ والنواب)، فسيكون بمقدور ترامب السيطرة على مقاليد السلطتيْن التنفيذية والتشريعية، بل وعلى السلطات كافّة، بما في ذلك السلطة القضائية، خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار أن غالبية قضاة المحكمة الفيدرالية العُليا هم من ذوي الميول المحافظة، ما سيمهّد الطريق أمامه للشروع فوراً في وضع أجندته السياسية، التي تتمحور حول شعار «أميركا أولاً»، موضع التنفيذ. لذا، يمكن القول إن هذه الانتخابات، بشقّيها الرئاسي والتشريعي، أوضحت أن التيّار الذي يمثّله ترامب ويتحدّث باسمه، وكذلك الحركة السياسية التي يقودها، ليسا فقاعةً ظرفيةً أفرزتها تناقضات العولمة ومخاوف الهجرة غير الشرعية، كما كان يعتقد في البداية، وإنما انعكاس لرغبةٍ مجتمعيةٍ أميركية عميقة ترفض القبول بما هو قائم أو الاستسلام له أمراً واقعاً، وتتطلّع نحو التغيير، ما يوحي بأن السياسة الأميركية قد تشهد هزّاتٍ عنيفةً على الصعيدَين الداخلي والخارجي خلال السنوات الأربع المقبلة.

لفهم معالم ما قد يطرأ من تغييرات على صعيد السياسة الخارجية الأميركية في المرحلة المقبلة، خاصّة ما يتعلّق منها بقضايا الشرق الأوسط، علينا أن نتذكر حقيقةً أساسيةً، أن ترامب (وهو رجل أعمال براغماتي أكثر منه سياسي عقائدي)، لن يهتم بقضايا السياسة الخارجية إلا في حدود ما تؤثّر فيه على أوضاع الداخل، ولأنه يرى أن مكانة الولايات المتحدة في العالم تدهورت بسبب اهتمام الإدارات المتعاقبة بشؤون الآخرين أكثر من اهتمامهم بالشؤون الأميركية نفسها، ما أدّى إلى إهمال البنية الأساسية وتراجع القدرات الإنتاجية والتنافسية للولايات المتحدة، التي لن يكون بمقدورها استعادة مكانتها المفقودة إلّا إذا تمكّنت، ليس من حماية منتجاتها من السلع المنافسة فحسب، وإنما حماية مجتمعها من الهجرة العشوائية أيضاً. بعبارة أخرى، يمكن القول إن الاهتمام الرئيس لترامب خلال السنوات الأربع المقبلة سيتركّز في المقام الأول في السياسة الداخلية، وتحديداً في السبل التي يمكن للولايات المتحدة أن تسلكها لتصبح «عظيمة مرّة أخرى». معنى ذلك أنه لن يهتمّ بقضايا السياسة الخارجية إلّا في حدود ما تؤثّر به سلباً أو إيجاباً على سياسته الداخلية. وفي سياق كهذا، يُتوقّع أن يبادر ترامب بالسعي لوضع حدّ للحرب المشتعلة في أوكرانيا منذ أكثر من عامين ونصف العام، لأن ضلوع الولايات المتحدة فيها يؤدّي (من وجهة نظره)، إلى استنزاف الموارد الأميركية ويخدم المصالح الأوروبية أكثر ممّا يخدم المصالح الأميركية، كما يُتوقّع أن يولي اهتماماً كبيراً (في الوقت نفسه)، بالسياسات والآليات التي يمكن أن تساعده على الحدّ من قدرات الصين التنافسية في مختلف المجالات، خصوصاً في المجال الاقتصادي، لأنه يرى في تلك القدرات مصدرَ التهديد الأساس لمختلف أنواع الطموحات الأميركية. لكن، أين يقع الشرق الأوسط في خريطة اهتمامات ترامب الخارجية، وكيف سيتعامل مع الحرب المشتعلة في جبهات عدّة في المنطقة؟

> أوضحت الانتخابات الرئاسية الأميركية أن التيّار الذي يمثّله ترامب ليس فقاعة، بل انعكاس لرغبةٍ مجتمعيةٍ تتطلّع نحو التغيير

> يرى ترامب إسرائيل الدولة الوحيدة المؤهّلة للعب دور الوكيل المعتمد والموثوق به من الولايات المتحدة

يدرك ترامب أن للولايات المتحدة مصالحَ ضخمةً في الشرق الأوسط عليه أن يحافظ عليها، وأن يدافع عنها، لكنّه يعتقد أيضاً أن معظم شعوب هذه المنطقة تعاني من التخلّف والفقر والجهل، وتنتشر فيها تيّارات فكرية وسياسية تنحو نحو التطرّف وممارسة العنف والإرهاب، وتتحكّم في مقدّراتها نظمُ حكمٍ مستبدّةٍ وفاسدةٍ تريد من الولايات المتحدة أن تقدّم لها الحماية في مواجهة المخاطر الداخلية والخارجية التي تهدّد أمنها واستقرارها. ولأن بعض هذه النظم تمتلك ثروات هائلة تنزع نحو تبديدها على ملذاتها وأهوائها الشخصية، يرى ترامب أن من حقّ الولايات المتحدة أن تحصل على نصيب من هذه الثروة المهدورة في مقابل تقديم خدمات الحماية والأمن لمن يطلبها من النظم الغنية (!) الدولة الوحيدة التي يعتقد ترامب أنها تستحقّ الاحترام، وأن تعامل معاملة الندّ هي إسرائيل، التي يرى فيها دولةً متقدّمةً علمياً وتكنولوجياً و«واحة الديمقراطية» في المنطقة، خصوصاً أنها تنتمي ثقافياً وحضارياً إلى الدائرة الغربية. ولأنه يمتلك عقليةً براغماتية ترفض التخندق الأيديولوجي، يرى ترامب (بصرف النظر عن ميوله الصهيونية وزواج ابنته من يهودي أميركي تربطه بالمؤسّسات الصهيونية علاقات مصلحية، وربّما أيديولوجية متينة)، أن إسرائيل الدولة الوحيدة المؤهّلة للعب دور الوكيل المعتمد والموثوق به من الولايات المتحدة. وإذا كانت تلك هي السمات العامة لرؤية ترامب للمنطقة ككل، فكيف ستنعكس هذه الرؤية على طريقته في التعامل مع قضايا المنطقة وأزماتها، خصوصاً في ظلّ الحرب المشتعلة فيها في جبهات متعدّدة، والتي تنخرط فيها بطرق وبأشكال متباينة أطراف فلسطينية ولبنانية وسورية ويمنية وعراقية وإيرانية؟ الواقع أن ترامب كان يأمل أن تتمكّن إسرائيل من حسم الحرب التي تشنّها على قطاع غزّة منذ أكتوبر/ تشرين الأول (2023)، قبل أن يدخل هو إلى البيت الأبيض (20 يناير/ كانون الثاني 2025)، وهذا هو المعنى الذي قصده حين خاطب نتنياهو في أثناء الحملة الانتخابية قائلاً له: «أكمل المهمّة». ولأن نتنياهو لم يتمكّن من إكمال المهمّة وتحقيق أهداف الحرب التي حدّدها لنفسه، ليس لأن إدارة جو بايدن تخاذلت في دعمه، أو امتنعت عن مدّه بما يحتاج من مال وسلاح، أو قصرّت في تقديم غطاء سياسي دولي يحميه من المحاسبة على جرائم الإبادة الجماعية التي يرتكبها بكلّ وحشية في حقّ الشعب الفلسطيني، ولكن لأنه عجز عن حسم معاركه ميدانياً في الجبهات كلّها، فسيكون على ترامب أن يعالج وضعاً شديد التعقيد والتشابك. ففي قطاع غزّة، صمدت حركة حماس، ومعها فصائل المقاومة الفلسطينية المسلّحة، ولا تزال قادرةً، ليس على تكبيد الجيش الإسرائيلي خسائرَ يوميةً فحسب، وإنما على مواصلة الاحتفاظ بما لديها من أسرى أيضاً، كما صمد الشعب الفلسطيني في مواجهة عمليات التدمير الشامل وجرائم التطهير العرقي والمحاولات الرامية لإجباره على النزوح القسري، وتمسّك بأرضه حتى الموت في مشهد صمود يرقى إلى حدّ الإعجاز. وفي الجبهة اللبنانية، تمكّن حزب الله من تقديم الدعم والإسناد العسكري للقطاع طوال عام، وفشلت المحاولات الرامية إلى تدميره وإخراجه من ساحة المعركة، عبر عمليات تفجير «البيجر» وأجهزة الاتصال اللاسلكي وسلسلة الاغتيالات التي طاولت قادته الكبار، وفي مقدمتهم الشهيد حسن نصر الله، كما فشلت المحاولات الرامية إلى إبعاد الحزب إلى ما وراء نهر الليطاني، وها هو يعود، بعدما أعاد بناء قدراته، قوّةً مقاتلةً قادرةً على تكبيد العدو خسائرَ فادحةً في الأرواح والعتاد. وفي الجبهة اليمنية، ما زالت جماعة أنصار الله قادرةً على السيطرة على مدخل البحر الأحمر وإغلاقه في وجه السفن المتّجهة إلى إسرائيل، رغم شنّ القوات الأميركية والبريطانية غاراتٍ مكثّفةً عليها. وحين واصل نتنياهو تحرّشاته المستفزّة لإيران، خصوصاً عبر تدمير قنصليتها في دمشق واغتيال إسماعيل هنيّة في طهران، أثبتت إيران أنها قادرةٌ على الردّ، وشنّت هجمتَين عسكريتَين على إسرائيل، وها هي تستعدّ حالياً لتوجيه ضربة ثالثة لها. فكيف سيتعامل ترامب مع هذه الجبهات المفتوحة والمشتعلة كلّها؟

تجدر الإشارة هنا إلى أن نتنياهو لا يُخفي إعجابه بترامب وتفضيله التعامل معه، وراهن عليه، وكان أوّل المسارعين إلى تهنئته عقب فوزه في الانتخابات الرئاسية فور ظهور نتائجها الأوّلية، ويتردّد أنه تعمّد تخريب محاولاتٍ كثيرةٍ رامية إلى التوصّل إلى صفقة تؤدّي إلى وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى، عبر المماطلة واختلاق الأعذار، كي يتمكّن من الاستمرار في الحرب إلى ما بعد انتهاء الانتخابات الأميركية، أملاً في فوز ترامب. بل ويتردّد بقوّة في بعض الأوساط أن رفضه إبرام صفقة يعود إلى مخاوفه من أن تصبّ في صالح بايدن وتضرّ بفرص ترامب. أمّا وقد فاز ترامب، وأصبح رئيساً، فلم يعد لدى نتنياهو مانعٌ من الموافقة على إبرام صفقة يساعد بها صديقه ترامب في الظهور بمظهر الرئيس القوي القادر على إيجاد حلول سحرية لأعقد المشكلات الدولية، في مقابل التزام الأخير بتبنّي سياسة متشدّدة تجاه إيران.

يؤمن نتنياهو بقوّة بأن إيران تشكّل تهديداً وجودياً لإسرائيل، وبالتالي لن يتمكّن من استئصال «أذرع إيران في المنطقة»، ممثّلةً في حركتي حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله وأنصار الله (الحوثيين)، وغيرها من التنظيمات في المنطقة، إلّا بقطع الرأس والعقل المفكّر، أي بتغيير النظام الإيراني نفسه، أو على الأقلّ تدمير برنامجي إيران النووي والصاروخي، وفرض عقوبات شاملة تفضي إلى انهيار النظام من الداخل. ويعود عدم ثقة نتنياهو ببايدن إلى موقف الأخير من الاتفاق الموقّع مع إيران عام 2015 بشأن برنامجها النووي وحرصه على العودة إليه. صحيح أن نتنياهو نجح في إفشال المحاولات التي بذلتها إدارة بايدن للعودة إلى هذا الاتفاق، لكن ثقته بهذه الإدارة ظلّت محدودةً منذ ذلك الحين، على الرغم ممّا قدّمته من دعم لإسرائيل عقب «طوفان الأقصى»، وتغطيتها ما أقدمت عليه كلّه من جرائم حرب وجرائم إبادة جماعية ضدّ الشعب الفلسطيني. لذا يعتقد نتنياهو أن السياسة الأميركية تجاه منطقة الشرق الأوسط ستطرأ عليها تغييرات جوهرية خلال المرحلة المقبلة، وأن الخطوة الأولى في طريق «النصر المطلق» ستبدأ بعودة العقوبات الأميركية الشاملة على إيران. وتلك، في تقدير كاتب هذه السطور، مجرّد أضغاث أحلام.

(أكاديمي مصري)

زيارة ماكرون المغرب... أين مصالح منطقتنا؟

محمد سي بشير

تابع كاتبُ هذا المقال باهتمام كثير زيارةَ الرّئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون المغرب وما تضمّنته من قرارات وتصريحات وأحداث. ولكن ما استرعى انتباهه في الإعلام الفرنسي تناولُ قضايا جانبيةٍ مركّزة في حضور بعض الشّخصيات في الوفد الفرنسي من أصول مغربية، كما استرعى انتباهه الحديثُ عن التّجاذب السّياسي الفرنسي بين البلدَين الأكبر في المنطقة المغاربية، الجزائر والمغرب، ما يدفع الكاتب إلى طرح سؤال: أين مصالح منطقتنا المغاربية من منطق السّياسة الفرنسية وأهدافها؟

بدايةً، لن يكون الحديث عن الخلافات الجزائرية المغربية، لأنّ محلّ بسطها والجدال بشأنها يكاد يكون شأناً حصرياً للفاعلين الرسميين. وبالرغم من المواقف المبدئية من قضية الصحراء الغربية، فإنّ ما انصبّ الحديث عليه دوماً هو مصالح البلدَين الأكبر من الخلافات والتجاذبات السياسية كلّها، من هذا الطرف أو ذلك، وخاصّة فرنسا، التي تتلاعب بمصالح المنطقة وتعطّل كثيراً من المشاريع الكُبرى، منها حلم العمالقة الذين قادوا الحركة الوطنية في البلدَين والمنطقة منذ 1926، عندما أُعلن ميلاد نجم شمال أفريقيا، وكان محور حديث قائدها آنذاك، الرّجل التّاريخي مصالي الحاج، هو المشروع الاستقلالي للمنطقة، أي لبلداننا الثّلاثة، قلب المغرب العربي التّاريخي، إضافة إلى تضمُّن بيان الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني 1954 (أعلن بدء المشروع المسلّح لتحرير الجزائر)، أن الثّورة التّحريرية الكبرى هي ثورة لمشروع مغاربي كبير. سادت الخلافات أعواماً ثلاثة العلاقات الفرنسية المغربية على خلفية قضية بيغاسوس، وحاول الطرفان رأب صدع تلك العلاقات، ولكنّها تصطدم في كلّ مرّة بشروط فرنسية يمكن وصفها بالابتزازية، تتعلّق حيناً بالمهاجرين المغاربة غير الشرعيين في فرنسا، وسبل إصدار تصاريح قنصليةٍ لإعادتهم إلى المغرب، وأحياناً أخرى، بملفٍّ شائكٍ يتّصل بتنقّل الأشخاص من خلال فرض رقابة مشدّدة عل منح التأشيرات، إلّا بنسبة قليلة جدّاً. وبالرغم من الإرادة كلّها، التي حاول المغاربة إظهارها من خلال تسهيل الاستثمار وفتح الباب واسعاً أمام السيّاح الفرنسيين، إلّا أن سياسة فرنسا بقيت صارمةً إزاء المغرب. في الناحية المقابلة، لقيت الجزائر من فرنسا الصّرامة نفسها في الملفَّين المذكورَين (الهجرة غير الشّرعية والتأشيرات)، إضافة إلى ملفّ ثالث ثقيل بين البلدَين، هو ملفّ الذاكرة الذي تلاعبت به فرنسا، وكانت في كلّ مرّة تقدّم تنازلاً ليتّضح بعدها أنه مُجرّد من أيّ عمق بالنّسبة للملفّ. أيّ لا تقدّم في مبدأ الثّلاثية التي تطالب بها الجزائر: الاعتراف، الاعتذار، ثمّ الاعتراف. حتّى في ملفّ بروتوكولي، إلّا أنه ذو رمزية كبيرة بالنسبة إلى الجزائر، ملفّ جماجم المقاومين، تلاعبت به فرنسا، وفق «نيويورك تايمز»، فقدّمت جماجمَ غير تلك التي كانت الجزائر تطالب بها. وبالرغم من ذلك، وفي سبيل عدم تعطيل الملفّ، مرّ الاحتفال، ووصل الجزائريون التفاوض (على مضض) للحصول على تنازلات فرنسية، من دون فائدة، بل ليخرج ماكرون في لقاء مع شباب فرنسيين (منهم شباب من أصول جزائرية)، بحديث لم يكن رسمياً (نقلت صحيفة لوموند ما قيل فيه)، أنه لا وجودَ لأمّة جزائرية في التّاريخ، ولا تاريخَ للجزائر في النتيجة، إلا بمجيء المشروع الاستيطاني إليها في 1830، مهدّماً بذلك أسس الملفّ برمّته.

> تأتي زيارة ماكرون المغرب على خلفية خلافات كبيرة مع الجزائر، ولتوريط المنطقة في مساندة للكيان الصهيوني

> لا مصلحة لنا جميعاً في مجاراة فرنسا في تلاعبها بالمنطقة، لأنها لا تعمل إلّا من أجل تعظيم مصالحها

هناك ملفّ أثقل بالنسبة إلى الجزائر والمغرب، تلاعبت به فرنسا في العمق الاستراتيجي لهما، في منطقة السّاحل، بتحديد شركاءَ غير القوّتَين المغاربيتَين، بزعم أنّ البلدَين لم يريدا لعب الدور الذي أرادت فرنسا لهما أن يلعباه، أي طرفَين تابعَين للإرادة والإدراك الفرنسي لمناطق نفوذها في القارّة وبمناولة مغاربية، كانت قد طلبتها في ملفّ الهجرة غير الشرعية. وهناك من قَبِل لعبَ الدور، لكن لم تقبل كل من الجزائر والمغرب لعب دور المناولة الأمنية تلك، لتنشئ فرنسا في خاصرة البلدَين (في السّاحل) جيشاً من خمسة بلدان، لكنّها فشلت فشلاً ذريعاً، وثار الأفارقة، خاصّة في ثلاثة بلدان رئيسة في التحالف السّاحلي - الفرنسي (الدفاعي/ الأمني)، وهي بوركينا فاسو ومالي والنّيجر، من خلال انقلابات عسكرية متتابعة ومتزامنة تقريباً، ليتبيّن ألّا حركية براغماتية، ولا مخارج استراتيجية، من دون إرادة البلدَين المغاربيَّين، اللذين تريد فرنسا استبعادهما ليستمرّ التلاعب بمصالح المنطقة المغاربية وبعمقها الجيوسياسي في منطقة السّاحل. وحتى عندما يزور ماكرون المغرب، فهي زيارة تأتي على خلفية خلافات كبيرة مع الجزائر، ولتوريط المنطقة في مساندة للكيان الصهيوني، إذ وضع ماكرون من على منبر البرلمان المغربي أسساً لشرعية الجرائم ضدّ الإنسانية التي يقترفها جيش الكيان في فلسطين ولبنان بقوله إن ذلك «دفاع عن النفس» من الكيان الصهيوني، ضارباً عُرْضَ الحائط بأنه موجود في بلد عربي، وإن كانت له علاقات مع الكيان، إلّا أن ثمّة جبهة شعبية نشطة في التظاهر وفي المطالبة بوقف الحرب، وفتح باب دخول المساعدات إلى فلسطين.

لنأخذ، إبرازاً لما تقدّم، خطّ أنبوب الغاز المقترح بين نيجيريا والمتوسّط أو الأطلسي، حيث تلعب فرنسا من خلال شركاتها الكُبرى (توتال) دوراً في تحريك لعبة الأنابيب، مرّة عبر المغرب وعديد من الدول الأفريقية، وأخرى عبر النيجر والجزائر، وصولاً إلى المتوسّط. ومنذ أيام، ظهر طرح جديد باقتراح مسار أنبوب يمرّ عبر ليبيا، مستبعداً في النتيجة الجزائر والمغرب من مشروع طاقوي كبير جدّاً، كان من الممكن لو كان هناك بناء تكاملي مغاربي حقيقي أن يكون في صالح المنطقة برمّتها، والهدف واضح، لا تجسيد للمشروع إلّا بإرادة فرنسية، إذ لا تريد باريس أن يكون أيٌّ من البلدَين المغاربيَّين الكبيرَين متحكّماً في شريان خطّ طاقوي استراتيجي نحو أوروبا، لأن باريس تعلم تمام العلم أن الخطّ المغربي سينتهي بمنح دور الموّن الأوروبي الرئيس لإسبانيا، والخطّ الجزائري سيعطي ذلك الدور لإيطاليا، التي ترتبط مع الجزائر بعلاقات استراتيجية، خاصّة في الملف الطاقوي. بالنتيجة، لتلاعب فرنسا أكثر من مصلحة، أكثرها أهميةً منع أيّ باب يفتح نحو تسيّد مشروع مبادرة جزائرية - مغربية للعب دور قوّة إقليمية في شمال أفريقيا، في المتوسّط الغربي، ونحو الجنوب في السّاحل والقارّة الأفريقية، كما لا تريد فرنسا أيَّ طموح مغاربي للعب دور موازن من دون إدراكها، ومعزّزاً احتمال التفرّد المغاربي بالقرار الاستراتيجي في المنافذ الاستراتيجية المذكورة. لنصل، هنا، إلى المصالح المغاربية، التي تتعطّل كلّما تلاعبت فرنسا بالمنطقة، ذلك أن مقترح وضع ملفّ الصحراء الغربية جانباً، مع إعادة بعث المشروع المغاربي، هو أفضل خيار استراتيجي يخدم مصالح ليس المغرب والجزائر فقط، بل يخدم مصالح المناطق كلّها التي ذكرت أعلاه، ويخرجها من دائرة النفوذ الفرنسي. ولنأت إلى توضيح المسألة بمثال واقعي من خلال طرح سؤال يتعلّق بعدد فرص العمل التي تتعطّل في البلدين الأكبر في المنطقة، من جرّاء تعطّل المشروع المغاربي، وهما بأمسّ الحاجة إليه بسبب توسُّع سوق العمل وإشكالية البطالة (إضراب طلبة الطبّ في البلدَين نموذجاً)، وما تتبعهما من تداعيات (الهجرة غير الشّرعية مثلاً): ما عددها حقيقة (أي فرص العمل تلك)، وما كلفة عدم تجسيد البناء المغاربي بالتالي؟ تلك فِكَر، همسات بالأحرى في آذان صانعي القرارات في البلدَين، أن فرنسا لا تريد إلّا مزيداً من التفكيك لمصالح المنطقة، وما يدلّل على ذلك أن الإعلام الفرنسي لم يجد إشكاليةً إلا ضمّ الفكاهي المغربي المحترم ياسين بلعطار إلى قائمة الوفد المرافق للرئيس ماكرون في زيارته المغرب، بزعم أنه نادى بضرورة عدم مشاركة الرئيس ماكرون في مسيرة رسمية فرنسية ضدّ معاداة السامية، لأنّها مسيرة تمسّ بانسجام المجتمع الفرنسي. أدهى ممّا تقدّم، يجري الحديث في القنوات الإخبارية الفرنسية عن زيارة الرئيس الفرنسي المغرب على خلفية تصريحاته وقراراته بشأن الصّحراء الغربية، لتتحدّث علانيةً عن غياب أيّ مصلحة لفرنسا في استعداء الجزائر من خلال خطوة الاعتراف بحلّ الحكم الذاتي في ملفّ الصحراء الغربية، بل جرى الحديث (في تلك القنوات) لزجّ النُّخْبَة من أصول مغاربية (مغربية وجزائرية على وجه الخصوص)، بقول بعض ضيوف تلك الإطلالات التلفزيونية إن هناك توجّهاً متزايداً نحو الانعزالية، ضبابية في الموقف من معاداة السامية، إضافةً إلى اتهامات بالتقارب مع الإسلاميين أو مع الجمعيات الإسلامية، التي حلّت في عهد وزير الداخلية السابق جيرالد موسى دارمانان، ونموذجها اللاعب بن زيمة (تغريدة مناصرة لأهل غزّة تتحوّل تهجّماً بل دعوة لتجريده من الجنسية الفرنسية)، من قبل، وياسين بلعطار الآن، لتتضّح المؤشّرات إلى أن لا مصلحة لنا جميعاً في مجاراة فرنسا في تلاعبها بالمنطقة، لأنها لا تعمل إلّا من أجل تعظيم مصالحها وأنها ما زالت تنظر إلينا جميعاً أننا في حاجة إليها، بالمنظور الاستراتيجي بصفة خاصّة.

تلك، كما تقدّم، همسة في آذان النُّخْبَة المغاربية في الجزائر والمغرب، إن الوقت حان لإعادة بعث مشروع تبوّء المنطقة ببلديها القاطرتَين، دور القوّة الإقليمية بعيداً، بصفة خاصّة، عن الأيادي الخارجية في جنوب أوروبا، لإبعادنا عن ذلك المشروع، ولتكن الخطوة الأولى بالإعلان عن وضع نقطة الخلاف الكبرى، الصحراء الغربية، بعيداً من دائرة الخلافات، وقد سبق تجريب ذلك، وإن لم يُعمل به... فهل من مصغٍ؟

(باحث جامعي جزائري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads